تاريخ الاستلام: 2020/05/29 تاريخ القبول: 2020/06/22

التدبير الحضري بين أعطاب الواقع وتصورات النموذج التنموي - مدينة الجديدة أنموذجا –

Gestion urbaine entre les appréhensions de la réalité et les perceptions du modèle de développement : la ville d'El Jadida est un exemple

ط.د :عزيز قشاني
جامعة شعيب الدكالي
(المغرب)
مخبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة
azizkachani021@gmail.com

د. قطاف عبدالقادر*
المركز الجامعي أفلو (الجزائر)
مخبر الدراسات القانونية والإقتصادية
aek.guettaf@cu-aflou.dz

د. حسن مزين
جامعة شعيب الدكالي
(المغرب)
مخبر إعادة تشكيل المجال والتنمية المستدامة
mazzinehassan@hotmail.fr

ملخص:

عرفت المدن المغربية توسعا كبيرا، في ظل متغيرات متنوعة؛ مما جعل تجارب التدبير الحضري غير ناجعة في مواجهة الآثار المترتبة عن هذا التمدد غير المهيكل، وبالتالي، فشلها في خلق نموذج تنموي حضري فعال. وهكذا، غدت هذه المدن مشتلا للظواهر السلبية، مثل انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة وبزوغها كمؤشر على هشاشة العمل بالوسط الحضري، وآلية لتكريس الفقر والهشاشة، وكمعيق يحد من تنافسية المجالات الحضرية، كما تؤدي إلى إعادة إنتاج نماذج تنموية مشوهة المعالم، مما يستدعي وقفة تأمل صريح لقراءة النماذج المتعاقبة على مر تاريخ المغرب قصد التوصل إلى بناء نموذج تنموي فعال.

كلمات مفتاحية: نموذج تنموي .، اللاهيكلة الحضرية .، اقتصاد غير مهيكل.، التمدن غير المهيكل.

Summary:

Moroccan cities have developed, under various variables, rendering urban management experiences ineffective in the face of the effects of this unstructured expansion, and therefore their inability to create an effective urban development model. Thus, they have become a breeding ground for negative phenomena. This limits their competitiveness, and leads to the reproduction of distorted models. This calls for reflection on the successive models throughout Morocco's history to build an effective development model.

Keywords:

Development model_ urban informality_ informal economy_ unsanitary housing_ unstructured urbanization

المؤلف المرسل: د.قطاف عبدالقادر، الإيميل: aek.guettaf@cu-aflou.dz

1. مقدمة:

عرفت المدن المغربية توسعا عمرانيا سريعا في العقود الأخيرة، غير أن هذا التوسع لم يتم وفق تصورات نموذج تنموي شامل، بل حمل في طياته بذور العشوائية منذ فترة الحماية[1] لتستمر في النمو والتطور بالموازاة مع الجانب المنظم. هذه الازدواجية ما بين المهيكل أو المنظم وغير المهيكل يمكن تلمسها على كل المستويات وفي كل البنيات الحضرية؛ حيث يتطور الاقتصاد غير المهيكل بوتيرة أسرع من وتيرة نمو الاقتصاد المهيكل، ويتمظهر السكن غير اللائق[2] أكثر من اللائق في المشهد الحضري، ويسود التشغيل غير المهيكل على المهيكل. من هذا المنطلق، يمكن القول بأن مظاهر العشوائية واللاهيكلة ليست استثناء أو خروجا عن المألوف، وإنما هي القاعدة في حد ذاتها؛ لأنها النتيجة الطبيعية والحتمية لعشوائية القرارات التدبيرية التي تراكمت آثارها السلبية على مر العقود التي تلت الاستقلال، لتتبدى تأثيراتها العكسية على الإنسان والمجال على حد السواء.

1.1.الإشكالية وأهداف البحث

تتمحور إشكالية الورقة إذن، حول مدى قدرة سياسات التدبير الحضري على احتواء الظواهر السلبية المرافقة لتوسع المدن المغربية، وذلك وفق نموذج تنموي مبني على أسس الحكامة الرشيدة.

وهكذا، يمكن تحوير الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية: كيف تمكنت أنشطة الاقتصاد غير المهيكل من الاستحواذ على المدن المغربية في ظل تبني سياسات ومقاربات متنوعة للتحكم في توسعها وتنظيمها؟ إلى أي حد يمكن الربط بين انتشار الاقتصاد غير المهيكل وفشل سياسات التخطيط والتدبير الحضريين بالمغرب بغياب مشروع تنموي حضري؟ ما حدود مسؤولية سياسات التخطيط والتدبير الحضريين في إنتاج مدن السكن غير اللائق والاقتصاد غير المهيكل؟ ما السبيل إلى إدماج القطاع غير المهيكل والأحياء الهامشية في بنية المدينة وفق تصورات النموذج التنموي المنشود؟

2.1. منهجية العمل

للإحاطة بجوانب الإشكالية سوف نتطرق لدراسة تجارب التنظيم التي قامت بها سلطات مدينة الجديدة سواء المتعلقة بتنظيم تجار الشارع في "أسواق القرب" أو المرتبطة بهيكلة الأحياء الهامشية، وتحديد أسباب فشل هذه التجارب انطلاقا من الخلاصات المتوصل إليها من خلال البحث الميداني الذي شمل عددا من المواقع/البؤر المنتشرة بمدينة الجديدة، واقتراح التصورات البديلة، والتي من شأنها أن تشكل لبنة من لبنات مشروع تنموي ناجع يمكن تعميمه على سائر التراب الوطني.

وقد خصصنا لأجل ذلك محورين رئيسيين؛ حيث أفردنا المحور الأول للوقوف على جدلية العلاقة بين الواقع السيئ الذي يطبع المجال على كافة المستويات، وارتجالية القرارات المؤطرة للتدبير الحضري؛ وجعلنا من المحور الثاني محطة خاصة لدراسة حالتين معبرتين عن سيرورة تكريس الاختلالات السوسيو-مجالية من طرف المسؤولين، من خلال التنزيل الخاطئ للبرامج والمخططات على أرض الواقع، وفق مبادئ تنهل من العشوائية وتستند على تحقيق المصالح الخاصة للأفراد.

2. عرض النتائج ومناقشتها

1.2 : تدبير حضري عشوائي وتدخل ارتجالي لمعالجة الاختلالات الناجمة عنه

تزايدت مشاكل واختلالات المجال الحضري لمدينة الجديدة في سياق التوسع الكبير الذي عرفته المدن المغربية في العقود الأخيرة، والذي تم في ظل متغيرات متنوعة: اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وبيئية متسارعة؛ مما جعل تجارب التدبير الحضري غير ناجعة في مواجهة الآثار المترتبة عن هذا التمدد غير المهيكل، وهذا ما يفسر فشلها في خلق نموذج تنموي حضري فعال. ورغم تعاقب السياسات الحضرية بشكل تراكمي يروم تصحيح المسارات إلا أنها لم تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات، لتبرز اختلالات مست جل مكونات نظام المدينة، في مؤشر على غياب رؤية واضحة وتصور متكامل لنموذج تنموي بالمجالات الحضرية.

تتنوع هذه الاختلالات وتختلف أهميتها النسبية من حيث تأثيراتها السلبية، غير أن ظاهرتي انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة، وتفاقم أحياء السكن غير اللائق، تبقيان من أبرزها وأكثرها تفاقما؛ إذ غدت الأولى مؤشرا على هشاشة العمل بالوسط الحضري، وآلية لتكريس الفقر والهشاشة، من جهة؛ ومعيقا يحد من تنافسية المجالات الحضرية ويضعف من جاذبيتها، من جهة أخرى؛ وأضحت الثانية مجالا لتكريس الفوارق الاجتماعية، وإعادة إنتاج الفقر والهشاشة كمؤشر صارخ على البؤس السوسيو-مجالي، والذي يتمظهر جليا من خلال تموقعها الجغرافي بالنسبة لمركز المدينة، إذ تحولت على -إثر التمدد الحضري- إلى حزام من الدواوير المتناثرة على شكل هالة تحيط بالمدينة الأم من البحر إلى البحر.

وعي السلطات بأهمية هذه الإشكاليات، واقتناعها بضرورة التدخل، يدفعانها إلى تنزيل مشاريع تنموية إصلاحية تظل عادة خارج الفهم الدقيق للظواهر قيد المعالجة، وتتم وفق آليات شبه عشوائية تفتقر إلى تصور علمي واضح. وهذا ما يُعجِّل بفشل المبادرات المتخذة، ويفاقم الأوضاع بشكل تصاعدي؛ حيث تؤدي هذه السيرورة إلى إعادة إنتاج نماذج تنموية مشوهة المعالم. فإلى أي حد تعتبر هذه السياسات مسؤولة فعليا عن هذا الوضع المختل؟ هذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا المحور والمتكون من نقطتين: نخصص أولاهما لتشخيص واقع حال التدبير الحضري بمدينة الجديدة، وذلك بالوقوف على مظاهر أو نتائج التدبير الحالي على مستويات متعددة، تهم في عمومها حياة المواطنين وتنعكس سلبا على جودتها؛ ونخصص الثانية للوقوف -عن قرب- على الآليات التي يتم وفقها تدبير المجال الحضري، وذلك من خلال دراسة طريقة التعامل مع ظاهرتي السكن غير اللائق والأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة.

1.1.2. تشخيص واقع التدبير الحضري بمدينة الجديدة

لعل كل تشخيص -أو تقييم- لسياسة التدبير الحضري، لا يمكن أن يتم خارج سياق الوضع العام الذي يعيشه هذا المجال، وهذا السياق لا يمكن تحديده خارج ما يوفره هذا المجال من مؤهلات وفرص لإنتاج الثروات، ومن خدمات أساسية وتكميلية تساهم في رسم إطار عيش كريم للساكنة، وتتيح إمكانية التطور والترقي الاجتماعي للجميع. غير أن مجال الدراسة الذي نحن بصدد الحديث عنه، يعبر من خلال واقعه المتدهور على جميع المستويات عن مدى عشوائية السياسات المتعاقبة على مدى تاريخه الحديث، وارتجالية القرارات التي أدت إلى ما هو عليه. للوقوف على واقع حال

هذا التدبير، سوف نحاول استعراض بعض الصور التي تعبر عن مظاهر الاختلال والهشاشة على مختلف المستويات، ونذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

- تفشي مظاهر الفقر والهشاشة بالمجال الحضري كما هو واضح من خلال المؤشرات التالية: (معدل الفقر النقدي0.77؛ المؤشر الحجمي للفقر0.13؛ مؤشر حدة الفقر0.03؛ معدل الهشاشة3.16)[3]. وهذا ما شجع على انتشار الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة في كل الأحياء والأزقة بدون استثناء، وإن بأشكال متفاوتة، وفي ذلك مؤشر قوي على ضعف مردودية المجال الحضري من حيث إنتاج الثروات وتوفير فرص الشغل، من جهة، وعجزه عن توفير المرافق والخدمات الأساسية للساكنة، من جهة أخرى؛ ما دام وجود هذه الظاهرة مرتبط أساسا بقوة الطلب على ما تقدمه من سلع وخدمات. كل هذه المؤشرات وما يرافقها من مظاهر، كانت لها انعكاسات حتمية على طبيعة السكن سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري أم بالمجالات الهامشية المحيطة به؛ إذ انتشرت أحياء السكن غير اللائق بشكل لم تستطع معه السلطات المحلية إعادة هيكلته وتنظيمه بما يتلاءم مع متطلبات العيش الكريم للمواطن، ورؤية السلطة في خلق نموذج حضري منسجم.

- تهالك البنيات التحتية وعدم انسجامها مع التوسع العمراني؛ حيث الطرقات في وضعية سيئة، والشوارع الرئيسة ضيقة وتحتاج في عمومها لعمليات إصلاح هيكلية؛ والمؤسسات التعليمية غير قادرة على استيعاب كل الأطفال في سن التمدرس، وعاجزة عن تقديم خدمات تعليمية تستطيع إخراجهم من الهشاشة الفكرية؛ والمستشفيات العمومية تعاني من عدة نقائص واختلالات تدفع بالعديد من المرضى إلى تدبّر تكاليف العلاج في المصحات الخاصة بأي طريقة، مما يضاعف من الهواجس الصحية لدى عموم الساكنة؛ أما البنيات الترفيهية والتثقيفية، فتعاني رغم قلتها من نفس الاختلالات، حيث نجد أغلبها يعاني الإهمال والتدهور المستمر.

- تراجع جودة السكن وانتشار غير اللائق منه خصوصا في الأحياء الهامشية، مما يؤثر على جودة الحياة وتراجع مؤشرات التنمية البشرية؛ إذ يمثل السكن المغربي العصري نسبة مهمة تقدر ب (66.4%) من مجموع المساكن بمدينة الجديدة، وبالنظر إلى البعد الزمني، فإن هذا النوع من المساكن يعاني من عدة اختلالات أقلُّها التدهور والاكتظاظ؛ أما الصنف الثاني من السكن فتمثله الشقق (19.2%)، ويدخل معظمها في إطار السكن الاقتصادي، حيث تعاني من الازدحام والاكتظاظ، وتفتقر للمساحات الخضراء وللمرافق والخدمات الأساسية، مما يجعلها أشبه بصناديق إسمنتية متراكمة لا تستجيب لأبسط شروط العيش الكريم.

- عشوائية شبكات النقل والمواصلات من حيث قدرتها على تغطية المجال الحضري في شموليته، وتدني جودة أسطولها المكون من سيارات الأجرة بنوعيها الصغيرة والكبيرة، ثم حافلات النقل الحضري، والتي تعمل جميعها في إطار نوع من العشوائية المقننة، وهذا ما ينعكس على جودة خدماتها سلبا.

- تزايد نسبة البطالة وتقلص حظوظ الشباب في التشغيل، خصوصا في ظل الاختلالات البنيوية التي تعرفها المنظومة التعليمية، وعدم تلاؤم مخرجاتها مع متطلبات سوق الشغل. فنسبة السكان النشيطين تصل إلى (38.92%) من مجموع السكان، مما يشكل حوالي (75869) يد عاملة تحتاج إلى مناصب شغل قارة، غير أن نسبة مهمة من هذا العدد (18.2%) تعاني من البطالة، وتعكس هذه النسبة تباينا داخليا ما بين الذكور والإناث، حيث تنخفض إلى (13.8%) بالسبة للفئة الأولى، وترتفع إلى (28.3%) في صفوف الفئة الثانية[4]. أما طبيعة التشغيل بالنسبة للفئات

النشيطة والتي تعتبر في وضعية شغل، فإنها لا تخرج عن إطار العمل الهش وغير المستقر (Le travail précaire)، حيث تصل نسبة الأجراء في القطاع الخاص إلى (49.7%)، ونسبة المستقلين الذين يمارسون أعمالا حرة (22.8%)، وفي ذلك مؤشر على إمكانية التحاق أعداد مهمة منها بفئة العاطلين تحت تأثير التذبذبات الاقتصادية المحتمل حدوثها في أية لحظة.

- ارتفاع وتيرة الهجرة القروية نتيجة لعدة عوامل من أهمها توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات، إضافة إلى ضعف البنيات العقارية وغياب التحديث على مستوى وسائل وأساليب الاستغلال. وهذا ما جعل البوادي طاردة للفئات النشيطة من السكان نحو المدن[5]، رغبة في توفير الحد الأدنى للعيش الكريم، غير أن مؤهلاتهم المتواضعة لا تمكنهم من الاندماج في البنيات الاقتصادية المنظمة. وفي هذه الحالة، فإنهم لا يجدون بدا من الخروج إلى الشارع، لمزاولة أي عمل يوفر لهم مدخولا يضمن البقاء والاستمرار في العيش، بالرغم من انعدام الظروف الإنسانية وغياب ضمانات الاستمرارية، مما يساهم في تزايد الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والسكن العشوائي مع ما يرافقهما من مظاهر سلبية.

تعتبر مظاهر الفقر والهشاشة المومإ إليها أعلاه، جزءا يسيرا من جملة الاختلالات السوسيو مجالية الناجمة عن سوء تدبير الشأن المحلي. وتؤشر على وجود سياسة لا تستند إلى أي تصور مسبق للنموذج التنموي المراد تحقيقه، فكيف يمكن الحديث -في ظل هذا الوضع- عن وجود سياسة المدينة؟ أو عن التنمية المستدامة؟ أو حتى عن مفهوم المدينة في حد ذاته؟ إذ يكفي التجول في أحياء المدينة لتتبدى مظاهر العشوائية والبداوة، والتي تسم كل بنيات المدينة بدء من واجهات المباني وألوانها، وانتهاء ببنية النسيج الحضري في كل تفاصيلها.

2.1.2. التدبير العشوائي يكرس الاختلالات المجالية: السكن العشوائي، والأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة

للوقوف على عشوائية التدبير الحضري وما تؤدي إليه من نتائج عكسية، سوف نتطرق لدراسة حالتين خاصتين توضحان كيفية تعامل السلطات المحلية مع ظاهرتين مختلفتين، وقد شملتا كلا من:

مشروع هيكلة الأحياء الهامشية، سواء منها المحيطة بالمجال الحضري، أم تلك التي ابتلعتها المدينة في إطار عمليات توسيع المدار الحضري المتتالية.ويُفترض في هذا المشروع أن يحقق عدة أهداف من ضمنها؛ هيكلة الدواوير المحيطة بالمدينة، وتأهيل الدواوير/الأحياء التي شملتها عمليات توسيع المدار الحضري لتنسجم مع باقي الأحياء في إطار تكاملي؛

ثم تجربة هيكلة الباعة المنتشرين في مركز مدينة الجديدة في سوق منظم، وقد مرت هذه العملية من مراحل متعددة، وتدخل في إطار مشروع يقوم على جعل مركز المدينة وجهة سياحية بامتياز. وهذا ما يفترض إيجاد حل جذري للباعة الذين يحتلون الشارع العام، وبالتالي القضاء على مظاهر الفوضى والتسيب الصارخين، الناجمين عن هذا الاحتلال، والحيلولة دون تأثيراته السلبية على جمالية المشهد الحضري.

كلفت هاتان العمليتان ميزانية مالية مهمة، واستغرقتا وقتا هاما من الزمن الحضري للساكنة، ثم تطلبتا موارد بشرية غير يسيرة لتنزيلها، مع ما يفرضه ذلك من إكراهات تنعكس سلبا على جودة الخدمات المقدمة في المرافق العامة، والمشاركة في الآن نفسه في تدبير هاتين العمليتين، غير أن النتائج التي آلتا إليها كانت بعيدة عما كان مُتوقعا منهما.

- **مشروع هيكلة الدواوير الهامشية**

بعد تفاقم المشاكل المرتبطة بتواجد مجموعة من الدواوير العشوائية في محيط توسع المجال الحضري للمدينة، وجدت السلطات المحلية نفسها مرغمة على التعاطي مع هذه الدواوير وفق استراتيجية واضحة البرامج والمخططات، بغية توفير الضمانات اللازمة لنجاح الانتقال من وضعية اللاهيكلة إلى وضعية الهيكلة والتنظيم بأقل تكلفة ممكنة. غير أن واقع الحال يبين عكس ذلك تماما؛ فرغم المجهودات المبذولة، ورغم تعدد الفاعلين والمتدخلين في هذه العملية، إلا أنها لم تستطع القضاء على مظاهر الفوضى والعشوائية التي تطغى على هذه المجالات وتنعكس سلبا على باقي مكونات النسيج الحضري، وهذا ما يطرح السؤال حول مدى استفادة ساكنة هذه الدواوير من عملية الإدماج في المجال الحضري، خصوصا أن هذا الانتقال لم يكن متفقا عليه بين سلطات المدينة والساكنة المحلية، وإنما فرض من فوق كأمر واقع لا يملك أهل الدواوير فيه سلطة الاختيار.

شارك في تنزيل هذا المشروع عدة متدخلين من بينهم: المجلس البلدي، والوكالة الحضرية، ومؤسسة العمران، إضافة إلى إشراك المعنيين بالأمر. وقد تمت في إطار تشاركي بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق بين الأطراف لضمان نجاح العملية في شموليتها.

ومرت عبر مراحل متعددة يمكن إجمالها في ثلاث عمليات كبرى، همت كل عملية مجموعة من الدواوير، تدخلت مجموعة من الاعتبارات في تحديدها، ويمكن تقسيمها كالتالي[6]: **إعادة الإيواء**، وهمت مجموعة من الدواوير عبر ثلاث مراحل امتدت من سنة 2001 إلى سنة 2010، وقامت على إزالة الدواوير بشكل نهائي وتعويض قاطنيها بمساكن مبنية وفق الضوابط القانونية الجاري بها العمل في المغرب؛ ثم **إعادة الهيكلة**، وشملت بدورها مجموعة من الدواوير، وتمت في الواقع تحت مجموعة من الإكراهات التي جعلت منها في نهاية المطاف مجرد أعمال ترقيعية تقوم بها السلطات على جسم انتقالي لا هو بالحضري الخالص، ولا هو بالريفي الخالص، بهدف جعله أشبه ما يكون بالمجال الحضري. وهذه التدخلات لم تتجاوز في عمومها توسيع بعض المسالك وخلق بعض الساحات العامة، دون التمكن من خلق نسيج حضري حقيقي مهيكل وفق رؤية محددة مسبقا؛ وأخيرا **القيام بدراسات**، وقد أُسندت مهمة إنجازها لمؤسسة العمران، بهدف وضع تصاميم تهيئة لكل دوار حسب ما يتطلبه ويفرضه وضعه الخاص.

باستثناء عملية إعادة الإيواء، فإن العمليتين الأخريتين مازالتا مستمرتين، وإن كان واقع حال الدواوير التي شملتها لا ينبئ بأي تحضر ممكن في القريب العاجل، مادام الأمر يقتصر على "شرعنة" الواقع العمراني المفروض، -والذي كان في مجمله نتيجة لقرارات فردية تخضع لهواجس فردية، تتمثل أساسا في تحقيق أكبر ربح ممكن، دون مراعاة التداعيات السلبية لمثل هذا النوع من التعمير الذاتي والعشوائي- ومحاولة إخفائه والحد من توسعه، وذلك بتطويقه بتراخيص البناء الفردي أو الجماعي المنظم.

في هذا الصدد، استفادت عدة دواوير من عمليات التدخل التي همت إعادة الهيكلة، والتي تقارب عشرين تجمعا، غير أن التغيير الفعلي الذي كان منتظرا حدوثه على بنية ونسيج هذه التجمعات السكنية، لا نجد له أي انعكاس على أرض الواقع؛ فمظاهر الهشاشة بادية بشكل صارخ على جميع المستويات؛ من البنى التحتية إلى الخدمات الأساسية والتكميلية، وهذا ما تتجلى انعكاساته السلبية على الإنسان والمجال على حد سواء في إطار تفاعلي ديالكتيكي، يصعب فيه تحديد العامل أو السبب من النتيجة. وبناء عليه، فإن سياسات إعادة الهيكلة بهذه المجالات الانتقالية يجب أن

تنصب على الإنسان نفسه قبل الشروع في إعادة هيكلة المجال بما يحمله من أنشطة وعمران، وذلك لضمان نجاح الانتقال السلس إلى بنية النسيج الحضري مع ما يكلفه ذلك من تنازلات وتضحيات متبادلة.

لقد بينت العديد من الدراسات[7]فشل سياسات التدبير الحضري في احتواء الإشكاليات المرتبطة بالسكن غير اللائق، غير أن تعدد الفاعلين يؤدي إلى تشتيت المسؤولية بين الأطراف، ومن تم صعوبة تحديد المسؤول عن فشل العملية في شموليتها. لهذا سوف لن نتوقف طويلا عند هذه التجربة المتداخلة الأطراف والممتدة عبر الزمن، فالاختلالات التي شابت جميع القرارات المتخذة بشأنها تؤكد بالملموس عدم التطابق ما بين التصورات المنطلق والخطوات المنجزة على الأرض، وغالبا ما يبرر هذا التناقض بين ما يجب فعله وما يتم فعله في الواقع بعدم التزام "الطرف الآخر"، حيث كل من الأطراف يحاول التملص من المسؤولية بتحميلها لبقية الشركاء. وسوف ننتقل للتركيز أكثر على التجربة الموالية حيث مسؤولية السلطات المحلية واضحة في جميع مراحل العملية.

– **مشروع تنظيم الباعة المتجولين في سوق منظم**

قامت السلطات المحلية بعدة عمليات لتنظيم باعة الشارع في أسواق متعددة التسميات[8]، غير أننا سوف نتطرق بالتفصيل لمراحل وأطوار تجربة واحدة -نظرا لتشابه المراحل والآليات والنتائج التي آلت إليها كلها- وتتعلق بتجربة "سويقة أحفير" التي مرت عبر المراحل التالية[9]:

- فتح لوائح مبدئية لتسجيل المزاولين بعد إخبارهم بقرب أجل الترحيل وتحديد الأجل النهائي للتسجيل، وقد عرفت هذه المرحلة تردد العديد من المزاولين، نظرا لتوجسهم من كل المبادرات التي تأتي من السلطة، كما اتسمت بانتشار الإشاعات بين المزاولين حول كل المعطيات المرتبطة بالعملية. استمرت هذه العملية لعدة أشهر، وانتهت بعقد لقاءات تشاورية بين ممثلي الأطراف المتدخلة (وزارة الداخلية، الجماعة الحضرية، ثم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية) وبعض المزاولين؛

- تأسيس جمعية تمثل المزاولين بغرض تحديد مخاطب رسمي يحظى بثقة أغلب المزاولين، غير أن الأخيرين كان لهم رأي مخالف؛ حيث أكد العديد منهم أن السلطة لم تعترف بجمعيتهم القديمة، ودفعت بأشخاص غرباء عن تجارة الشارع لتأسيس جمعية جديدة، توافق على تمرير قرارات غير راضين عنها، وبالتالي فإنها تفتقد للمصداقية في رأيهم. وقد نفت السلطة هذا الأمر وفسرته على أساس الصراع الداخلي بين المزاولين واختلافهم حول من يمثلهم؛

- دراسة اللوائح المبدئية من طرف وزارة الداخلية ممثلة في قائد المقاطعة الحضرية، وقد تمت عن طريق استشارة أعوان السلطة التابعين للمقاطعة، حيث يتم التشطيب على اسم كل من لم يحظ بإجماع الأعوان على الاعتراف بوجوده. وتم الخروج بلوائح جديدة بناء على المعيار المشار إليه أعلاه، ليتم تحديد آخر أجل لإتمام إجراءات التسجيل واستلام العربة للالتحاق بمقر السوق الجديد؛

- عقد لقاءات مباشرة مع من حضر من المزاولين إلى مكتب القائد، والاستماع إلى شكاويهم وانتقاداتهم وملاحظاتهم، دون إمكانية اتخاذ أي قرار في شأنها غير إعطاء وعود بإيصالها إلى بقية المتدخلين؛

- خروج المزاولين إلى الشارع للاحتجاج على ما ترتب على قرار الترحيل في عدة مناسبات، فمنهم من يحتج على القرار في حد ذاته، ومنهم من يحتج على إقصائه من الاستفادة، ومنهم من يحتج ضد اختيار مكان غير مناسب للسوق؛

- دخول إحدى الجمعيات على الخط، وإعلان التعبئة ضد توطين سوق في محيط وساحة أقدم معلمة أثرية بالمدينة، وهو ما يراه منتسبو الجمعية منافيا لمكانة معلمة مدرجة ضمن التراث الإنساني (الحي البرتغالي). وقد تمكنت فعلا من كسب تعاطف فئات عريضة من المواطنين، وحشد الدعم الشعبي لتنفيذ عدة وقفات احتجاجية في الشارع، رغم أنها لم تنجح في إلغاء الفكرة؛

- انتهاء إجراءات التسجيل، وانقضاء أجل الالتحاق بالسوق، وإعلان الافتتاح الرسمي، غير أن عدد الملتحقين لم يتجاوز العشرة في أحسن الأحوال، وهذا ما يمكن اعتباره مؤشرا أوليا على تجلي بوادر فشل التجربة قبل انطلاقها؛

- استمرار منع المزاولين من احتلال مركز المدينة طيلة مراحل التجربة والممتدة من أواخر سنة 2016 إلى شهر يونيو 2017، الذي تزامن مع شهر رمضان، لتنهار كل قرارات المنع تدريجيا[10]، وبالتالي عودة المشهد إلى حالته السابقة، وكأن الأنشطة غير المهيكلة لم تغادره يوما، مع تسجيل اختلافات طفيفة تهم ترتيب الأفراد وتموضعهم في المكان.

- دخول التجربة بعد سنة حيز النسيان وتعويضها بتجربة اخرى همت فئة اصحاب المأكولات الجاهزة في نفس المكان لكن بتسمية جديدة، ومرت بدون حساب ولا تقييم ولا تحديد المسؤولين عن فشلها واسباب الفشل

تعاقبت المراحل والأحداث في سيرورة التنظيم والهيكلة التي قامت بها السلطات بغرض التخلص من مظاهر العشوائية التي ترافق وجود الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة، غير أنها فشلت في نهاية المطاف في تحقيق هدفها، رغم الإمكانيات المادية والبشرية التي خصصت لها. لقد شكلت هذه العملية أهم حدث في المدينة لأزيد من نصف سنة، وجمعت بين عدة متدخلين لكل منهم هواجسه ودوافعه الخاصة، لكن لا واحد منهم يملك تصورا واضحا لما يقوم به، ولا واحد منهم يمتلك القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه بمعزل عن الآخرين. وهذا ما يثير العديد من التساؤلات عن حجم وطبيعة الاختلالات التي شابت جميع مراحل العملية.

3. مظاهر اللاهيكلة في التدبير الحضري لمدينة الجديدة: مثال الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة

بعد التوقف على حال التدبير الحضري بمدينة الجديدة، من خلال الوصف الدقيق لمختلف المظاهر التي تعتبر نتاجا طبيعيا لسياسة المدينة المُتّبعة لتدبير الشأن المحلي؛ والتتبع الآني لاثنتين من العمليات التي تندرج في إطار التدخل العلاجي، وهمَّتا ظاهرتين سلبيتين وسريعتي الانتشار: تتمحور أولاهما حول هيكلة الأحياء الهامشية، وتتجسد ثانيتهما في مشروع هيكلة الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بمركز المدينة. بعد كل هذا، سوف نحاول إخضاع هذا التدبير للدراسة والتحليل، وذلك من خلال التركيز على عملية إدماج الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة في سوق منظم، باعتبارها عملية حيوية تروم حل إشكالية مؤرقة، ومكلفة من حيث المال والجهد والوقت، ومخيبة للآمال من حيث نتائجها.

وقد قسمنا هذا المدخل إلى ثلاث نقط: حاولنا في أولها رصد الاختلالات التي شابت هذه العملية، والتي توصلنا إليها من خلال المتابعة الميدانية لجميع المراحل التي مرت منها؛ وقمنا في ثانيتها بتحليل السياسة التي تمت وفقها، ورصد مدى ارتكازها على مشروع تنموي من عدمه، ومن تم استخلاص واستنتاج المبادئ العامة التي تنبني عليها؛ ثم خصصنا النقطة الثالثة لمحاولة صياغة الإطار النظري الذي يمكن أن تتم من خلاله وفي إطاره، عملية بناء نموذج تنموي تتأسس عليه كل السياسات المحلية، وعلى رأسها تحرير الملك العام من الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة

وضمان حق المزاولين في العيش الكريم، بغية تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية في تناغم وانسجام مع متطلبات الأجيال الحالية، دون المساس بحق الأجيال اللاحقة في استغلال المجال.

1.3 رصد الاختلالات التي شابت عملية التنظيم/الهيكلة

لتقييم التجربة والوقوف على الاختلالات التي شابتها، حرصنا على حضور مختلف المراحل التي مرت منها محاولة التنظيم التي عرفتها مدينة الجديدة سنة 2017، وهمت إخلاء المزاولين في مركز المدينة وتنظيمهم في سوق بجانب الحي البرتغالي، ثم قابلنا أكبر عدد من المزاولين والمسؤولين على حد السواء، بغية الإحاطة الشاملة بكل التفاصيل التي من شأنها المساعدة في بناء تحليل منطقي للأمور. وقد مكننا هذا الحضور الفعال من رصد الاختلالات التي همت جميع مراحل العملية، وأفرزت في نهايتها فئتين مختلفتين: فئة المحرومين الذين يرون أن إقصائهم كان لصالح فئات أخرى لا علاقة لها بالشارع وتجارته؛ وفئة المستفيدين من موضع في السوق وعربة لعرض السلع، والتي هجرتهما بعد وقت قصير إيذانا بفشل التجربة في مهدها. وقد عادت الفئة الأولى إلى الشارع لتتبعها الفئة الثانية بعد قضاء أقل من شهر في السوق الجديد، اقتناعا منها بأفضلية التخلي عن العربة والعودة إلى الرصيف بأقل خسارة، عوض الاستمرار في الجلوس بجانب عربة أنيقة دون زبائن تتسابق على السلع.

تعدد الاختلالات وتداخلها يجعل من عملية تصنيفها وعرضها بشكل منظم أمرا صعبا، إذ لا يتعلق الأمر فعليا بعملية منظمة تشوبها بعض الاختلالات، وإنما يتعلق بعملية عشوائية في شموليتها، وتنطوي على اختلالات بنيوية بحيث يصعب تمييز الخلل عن أثره، ومع ذلك سوف نحاول تلخيصها فيما يلي:

- عدم إدماج المزاولين في عمليات التخطيط لصياغة بدائل منظمة، إذ تعامل مسؤولو الجماعة الحضرية مع جمعية تم إنشاؤها لهذا الغرض -تحت إشراف سلطات المدينة- رغم كونها لا تحظى بثقة المزاولين الذين عبروا عن اعتراضهم على أعضاء مكتبها غير المنتمين إلى تجار الشارع. وقد أدى هذا العامل إلى فقدان الثقة في كل المسؤولين، وفي كل المبادرات التي تأتي منهم[11]؛

- اعتماد معايير وآليات إقصائية، سواء تعلق الأمر بشروط الاعتراف، أم بآليات الاستفادة من المحل؛ فقد تم الاعتماد على شهادة أعوان السلطة لتحديد ما إن كان الشخص يزاول تجارة الشارع في مركز المدينة، وبالتالي الاعتراف رسميا بوجوده لكي يتمكن من التسجيل في لائحة المستفيدين. وهذا ما فتح الباب واسعا أمام التجاوزات المُفضية إلى استفادة عناصر لم يسبق لهم أن زاولوا تجارة الشارع، وحرمان عدد من المزاولين القدامى من فرصة التنظيم، وقد وقفنا على عدة حالات نعرف أصحابها منذ زمن بعيد لكنهم حُرموا من التسجيل. كما تم فرض شروط ترى فيها فئات عريضة أنها تقصيهم تلقائيا من الاستفادة من مكان في السوق الجديد، ومن أهما فرض مساهمة مالية تقدر 3000 درهم للفرد نظير عربة يُقال[12] إن تكلفتها الحقيقية لا تصل لهذا المبلغ. وهذا ما جعل نسبة كبيرة من المزاولين وخصوصا من النساء غير قادرين على توفير هذا المبلغ، وبالتالي تخلّوا تلقائيا عن استكمال إجراءات التسجيل، وانسحبوا للبحث عن حلول بديلة تتجسد أساسا في تغيير المكان إلى حين؛

- اختيار موضع غير مناسب للتجميع، حيث أثار اختيار الساحة التابعة للحي البرتغالي عدة انتقادات من المزاولين أنفسهم ومن بعض جمعيات المجتمع المدني، وصلت إلى درجة الاحتجاجات المتكررة[13]. فالمزاولون يرون أن السلطة تخلصت منهم عن طريق رميهم في مكان قصيّ لا يصل إليه الزبناء المفترضون، وبالتالي فلا فائدة من عرض سلعهم

في شارع لا يمر منه إلا عدد جد محدود من المارة. أما الجمعية فيرى مُنتسبوها أن الحي البرتغالي معلمة أثرية مصنفة ضمن التراث الإنساني، وبالتالي لا يجوز تلطيخ محيطها بالأنشطة غير المهيكلة، خصوصا مع ما يثيره وجودها من مشاكل. وقد كانت هذه التجربة مؤشرا على غياب أي تصور لنموذج تنموي لدى الفاعلين المحليين، على اعتبار أنها وحدت طرفين متناقضين ضد السلطة، فكيف يمكن أن يكتب لها النجاح؟

- تضارب الاختصاصات وتداخل السلطات، نتيجة تعدد الفاعلين والمتدخلين في عملية التنظيم، في ظل غياب النصوص القانونية التي تنظم عملهم وترسم حدود تدخل كل طرف. وهذا ما أدى إلى تشتيت القرار بين عدة متدخلين منفصلين في الزمان والمكان، لتصبح الارتجالية والتناقض في بعض الأحيان سمة أساسية للقرارات المتخذة. لتوضيح هذه المسألة سنستعين بالمثال التالي: في أحد الاجتماعات بين القائد ومجموعة من المزاولين على أساس أنهم يمثلون الغائبين، ألح كل فرد على الاكتفاء بعرض مطالبه الشخصية، رغم إلحاح القائد على صياغة مطالب جماعية تمثل كل المزاولين، وفي الأخير صرح القائد بأنه لا يستطيع اتخاذ أي قرار فعلي غير إيصال مطالبهم إلى المسؤولين. ونفس المواقف تتكرر حين الاجتماع مع ممثلي المجلس البلدي، وممثلي المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، حيث لم يستطع أي من المفاوضين اتخاذ قرار وتنفيذه بعد المفاوضات الشاقة. وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عمّن يتخذ القرار في الأخير؟ وبناء على ماذا ينبني قراره؟ ولماذا يتم تضييع الوقت والجهد من أجل إجراءات شكلية لا تؤثر في اتخاذ القرار ولا تساهم في بنائه؟

- غياب تصور واضح لمخططات وبرامج بديلة من شأنها التخفيف من حدة العوامل المساعدة على انتشار أنشطة الاقتصاد غير المهيكل، واستيعاب الأعداد الكبيرة المنتشرة حاليا في كل مكان من المجال الحضري. وهذا ما يطرح العديد من التساؤلات بخصوص سياسة المدينة، ومدى فعاليتها في مواجهة تبعات التمدن العشوائي الذي تعرفه المدن المغربية، وقد يكون التساؤل عن ماهية سياسة المدينة وما إن كانت موجودة أصلا مشروعا، في ظل سيادة مظاهر العشوائية واللاهيكلة في بنية النسيج الحضري؛

- طغيان الفردانية وغياب التأطير والتنظيم القانوني للمزاولين، مما يصعب من مهمة التحاور معهم قصد التوصل إلى حلول تراعي مصالح جميع المتدخلين؛ وهذا نتيجة طبيعية لتعدد وتداخل هواجس ودوافع المزاولين للأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة، وعجز السلطات المحلية عن تأطيرهم أو تنظيمهم في تعاونيات أو جمعيات بغية تسهيل التواصل والتفاوض، وكذلك ضبطهم في العدد حتى لا يبقى الشارع مفتوحا للوافدين الجدد في كل يوم. يتجلى طغيان الفردانية حتى على صعيد بعض أفراد الأجهزة الأمنية والإدارية التي تتعامل بشكل مباشر مع المزاولين، حيث تتعدد مظاهر الفساد والارتشاء حسب شهادة العديد منهم؛

- تعدد دوافع وهواجس المزاولين، واختلاف تطلعاتهم من العوامل التي تزيد من تعقد الاقتصاد غير المهيكل، فاتخاذ أي قرار تنظيمي في شأنهم لا يمكن أن يؤدي دوره دونما إلمام تام بخصائصه الداخلية واختلاف الطبقات المكونة له. وعليه وجب التمييز بين الفئات التي تسعى لضمان العيش والاستمرار في الحياة من خلال مداخيل ضعيفة وغير منتظمة؛ والفئات الأخرى التي تتوفر على رأس مال كاف لتأسيس مقاولة منظمة، غير أنها لا تريد ذلك طمعا في تحقيق أرباح أكبر والتملص من الالتزامات الاجتماعية والقوانين التنظيمية؛

- غياب شبه تام لفعاليات المجتمع المدني، والتي يفترض فيها أن تلعب دورا مهما في التحسيس والتعريف بالظاهرة، والمساهمة في صياغة وتنفيذ حلول بديلة. يقصي هذا الغياب طرفا مهما في تدبير مسألة الاقتصاد غير المهيكل بالمدن المغربية، يتعلق الأمر بالمواطنين الذين يتضررون من احتلال المجال المشترك ولا يُسمع لهم صوت. يتضرر عموم المواطنين بشكل مباشر من انتشار الاقتصاد غير المهيكل، وإن كانوا يستفيدون من خدماته المتنوعة، إلا أنهم كأفراد يرى كل منهم أنه غير معني لا بالمشكل ولا بالحلول المفترضة، وفي ذلك مؤشر على غياب الحس الجماعي بالمصلحة العامة؛

- تقاعس السلطات المعنية بحماية الملك العام عن أداء أدوارها؛ والمقصود بالسلطات كل المسؤولين عن تدبير الشأن العام بالمدن من إداريين وأمنيين وسياسيين. إذ تتعدد مظاهر وأساليب الاختلال في التعامل مع ظاهرة الاقتصاد غير المهيكل تأثرا بعدة دوافع، من بينها: غياب إطار قانوني واضح يحدد حدود مسؤوليات كل طرف من فصائل السلطة؛ اعتبار الهاجس الأمني في التعامل مع ظاهرة سوسيو-اقتصادية تهدد السلم الاجتماعي، وتؤشر إلى عجز الدولة عن أداء أدوارها الاجتماعية اتجاه فئة عريضة من المواطنين؛ سيادة منطق الرشوة لدى بعض الأفراد من المسؤولين؛ الاستغلال السياسي للكتلة الناخبة المتمثلة في جموع المزاولين وذويهم؛ غياب الشفافية والحكامة في التدبير التشاركي للمجال العام ومحاربة الفقر.

بعد عرض بعض من الاختلالات التي همت عملية تنظيم باعة الشارع في سوق منظم، والتي تدل في مجملها على عشوائية التدبير الحضري، وغياب سياسة رشيدة تروم تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المجالية، يصبح التساؤل عن مصير هذه التجارب غير منطقي، لأن الفشل هو النتيجة الطبيعية لأي تجربة عرفت هذا القدر الكبير من الاختلالات. لكن، هل يمكن استخلاص الأسس أو القواعد التي تتم وفقها سياسة التدبير الحضري؟

2.3 تدبير عشوائي وفق مبادئ تعكس غياب تصور واضح لمشروع مجتمعي

لا يمكن الحديث عن وجود سياسة لتدبير الظواهر السلبية المتنوعة بالمجال الحضري، ومن ضمنها أنشطة الاقتصاد غير المهيكل، بما يحمله مفهوم "سياسة" من ممارسات منطقية ومدروسة، بقدر ما يتعلق الأمر ب"ردود أفعال" اعتباطية تتخبط في العشوائية، نظرا لغياب الفهم الدقيق للظاهرة من طرف القائمين على الشأن المحلي، من مسؤولين ومنتخبين، والراجع إلى غياب معطيات دقيقة عن حجم الظاهرة وخصائصها، من جهة، وإلى طبيعة الظاهرة في حد ذاتها والمتسمة بالتحول المستمر في بنيتها، من جهة أخرى. وهكذا يؤدي هذا الفهم المغلوط للظاهرة غير المهيكلة إلى اتخاذ قرارات تبدو في ظاهرها منهجية ومدروسة بطريقة منظمة، إلا أنها لا تعدو تكون غير مهيكلة في جوهرها؛ لأنها بُنيت على معلومات ومعطيات غير مضبوطة، وتم تنزيلها وفق آليات غير شفافة. ووفقا لهذا المنطق المغلوط، غالبا ما تؤدي تدخلات المسؤولين إلى تأطير الظاهرة غير المهيكلة بغطاء قانوني أو منظم عوض تنظيمها فعليا، وهذا ما يزيد في ترسيخ العشوائية واللاهيكلة في بنية النسيج الحضري للمدن، ويحد من التحول نحو الهيكلة التدريجية لبنيات المدينة. وعليه يمكن الجزم بكون السياسات المتبعة لتدبير أنشطة المجال الحضري -من طرف المسؤولين المحليين بمختلف أصنافهم ودرجاتهم- لا تخرج عن إطار العشوائية والارتجالية. وقد توصلنا من خلال تتبع هذه السياسات وتحليلها إلى أنها تتبع منطقا معينا، يمكن تحديده انطلاقا من المبادئ التي ترتكز عليها، والمتمثلة فيما يلي:

- **مبدأ نهج سياسة"الحملات"**، والتي تخضع لمزاجية المسؤولين، ثم للظرفية الاقتصادية والأمنية العامة للبلاد. حيث تتوالى حملات المنع ارتباطا بتغيير المسؤولين الأمنيين الكبار بالمدينة، وتنفيذا لتوصيات قد تصدر عن "جهات عليا"، وتتخذ طابعا مؤقتا سواء في مدتها الكلية، أم في فترات اليوم، حيث يُرفع الحضر بانسحاب عناصر القوات المساعدة من الساحة، ليتم تعويضهم مباشرة بطوابير من الباعة المتأهبين لاستعمار الشارع من جديد. هذا المبدأ محدود الفاعلية على اعتبار أنه لا يقضي على هذه الأنشطة من الشارع نهائيا، بل يساهم فقط في إحداث نوع من التشويش والاختلال على ديناميتها الاعتيادية. وبما أن المزاولين لا يستطيعون مغادرة الشارع، نظرا لعجزهم عن تأمين مصروف يومهم بطريقة أخرى، فإنهم حتما يطورون آليات للتكيف والتأقلم مع الاختلال الناتج عن المنع المؤقت، وبذلك فإن هذا المبدأ يصبح ذا مفعول عكسي، إذ يساهم في تقوية قدرة النظام على تحمل الضغوط الخارجية واحتواء آثارها، ليعود أقوى وأمتن بعد كل صدمة يتلقاها؛

- **مبدأ الاستفادة الشخصية القصوى** من مؤهلات الاقتصاد غير المهيكل، ويسيطر على كل فصائل السلطة المحلية، وإن كنا لا نستطيع تحديد إلى أي حد يتغلغل في درجاتها. فقد توصلنا من خلال الأبحاث الميدانية إلى أن نسبة كبيرة من المزاولين يدفعون بشكل منتظم، ونظرا لارتفاع عددهم فإن المبالغ المتحصل عليها يوميا تصبح مهمة، والسؤال الذي لا نستطيع الإجابة عليه هو: إلى أي حد تتسلق هذه الأموال درجات السلطة؟ وبالتالي، إلى أي حد يتغلغل الفساد والرشوة بين الأفراد الذين يمتلكون السلطة؟

- **مبدأ عدم الاعتراف بقانونية المزاولين**، وبالتالي عدم تقبل وجودهم الفعلي، وفي ذلك وهْم وتوهُّم يعيشه المسؤولون ويدارون به عن فشلهم في تدبير الشأن العام المحلي. لعل خير مثال على ذلك انخراط كل فصائل السلطة في إقناع المزاولين بالتعاون، ومغادرة الشارع طوعا أثناء توصلهم بخبر زيارة الملك أو إحدى الشخصيات السياسية الكبيرة، وقد يتم الإقناع غالبا بإعطاء وعود بالتساهل معهم في القادم من الأيام. يعتبر هذا المبدأ من العوامل الأساسية التي تساهم في فشل تجارب التنظيم والهيكلة، إذ كيف يمكن لمن ينكر وجود الاختلال أن يوجِد له حلولا جذرية أثناء وضع السياسات العمومية؟

تعددت السياقات واختلفت الأسباب وكانت النتائج كلها مساعدة على تطور أشكال الاستغلال غير الشرعي للمجال المشترك، والاستفراد باحتلاله وتأثيثه وفق ضوابط شخصية لا تراعي سوى المصلحة الذاتية. بتعدد الأفراد على اختلاف دوافعهم وطموحاتهم، وتباين مستوياتهم السوسيو-ثقافية، وباجتماع هؤلاء الأفراد في مكان محدد تتغير صور الاختلال المجالي وأنماط الاستغلال الفردي، لتُكوِّن صورة مشهدية لمجال مليء بالمتناقضات التي تؤشر على وجود اختلالات تتوغل أعمق وأعمق في عناصر المشهد وصولا إلى عمق الإنسان نفسه، دون أن يتمكن المسيرون من التدخل الفعال للحد من انتشار الظاهرة.

وهذا ما يعبر عن فشل ما يُطلق عليه النموذج التنموي السائد، ويدعو إلى ضرورة إعادة التفكير في بناء نموذج تنموي جديد، يتأسس على بناء الإنسان أولا، باعتباره محور كل البرامج والمخططات التي تهم تدبير المجالات الحضرية، إذ لا يمكن الحديث عن نموذج تنموي فعال إذا لم يتمكن من تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد الذين يحتضنهم المجال.بعد وقوفنا على درجات الفقر والهشاشة بالمجال الحضري، فإنه لا يسعنا إلا أن نتساءل: إلى أي حد تجسد سياسة المدينة بشكلها الحالي، التنزيل المشوه لمبادئ ومرتكزات التنمية المستدامة؟ ثم هل يتعلق الأمر بقطاع غير

مهيكل يعيق تحقيق التنمية في المدن، أم بتمدن عشوائي أنتج ظاهرة اللاهيكلة (L'informalité) السوسيو-اقتصادية بشكل بنيوي بالمدن المغربية؟

3.3 التصورات البديلة لبناء نموذج تنموي محلي ناجع يضمن الانتقال من اللاهيكلة إلى التنظيم

انطلاقا من دراسة تجارب التنظيم أو الهيكلة التي قامت بها السلطات بغرض معالجة إحدى أهم الاختلالات المجالية بمدينة الجديدة، والمتمثلة في انتشار أنشطة الاقتصاد غير المهيكل بشوارع المدينة، يمكن الخروج بمحددات الإطار النظري الذي يمكن من خلاله صياغة نموذج تنموي محلي فعال، يعالج المشكل من جذوره ويحقق انتقالا سلسا من وضعية اللاهيكلة إلى وضعية الهيكلة والتنظيم. هذا النموذج يتطلب شروطا ضرورية لضمان نجاحه في تحقيق التنمية المجالية والعدالة الاجتماعية لفئة عريضة من الساكنة، يمكن إجمالها فيما يلي:

- الاعتراف القانوني بوجود الاقتصاد غير المهيكل كمكون أساسي لبنية النسيج الحضري لا يمكن اجتثاثه[14] بأي حال من الأحوال، ويترجم هذا الاعتراف بسلسلة من الإجراءات التي تروم تحقيق الاستفادة القصوى مما توفره الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة من مؤهلات وتجاوز ما تطرحه من معيقات؛
- تنظيم المزاولين لأنشطة الشارع وتأطيرهم في تنظيمات قانونية سواء جمعيات أم تعاونيات، وتقديم تحفيزات لتشجيعهم على الانخراط فيها بهدف تسهيل التفاوض معهم وتكوينهم، وضبط المزاولين في عدد متحكم فيه لمنع الانتشار والتوسع العشوائيين؛
- اختيار مكان مناسب للسوق يضمن تحقيق التوازن بين متطلبات المزاولين وتطلعات المسؤولين؛ إذ لا يمكن تحقيق أهداف المسؤولين والمتمثلة في تحرير الملك العام دون توفير الحد الأدنى لضمان استقرار واستمرار المزاولين، وهكذا يبدو اختيار الموضع المناسب والسهل الولوجية أمرا حيويا لنجاح هذا الانتقال؛
- توفير البنى التحتية المناسبة لتحسين ظروف العمل، وتسهيل الولوجية؛ إذ يجب تزويد السوق بكل المرافق الضرورية والمناسبة لجميع فئات المزاولين حسب طبيعة نشاطهم، إضافة إلى توفير الشروط المساعدة على جلب الزبائن إليهم، وهكذا يصبح تجهيز السوق بكل المرافق وتغطيته أمرا ملحا؛
- اعتماد معايير أكثر دقة لضمان النزاهة والشفافية في اختيار المستفيدين، لتفادي التلاعبات الممكن حدوثها والتي تؤدي إلى اهتزاز الثقة في السلطات المحلية، من جهة، وتؤجج الإحساس بالظلم والإقصاء لدى غير المستفيدين، من جهة أخرى؛
- مراعاة الجانب الفني أثناء تهيئة السوق بهدف جعله منشأة مندمجة في بنية النسيج الحضري، وتتمتع بقدر من الجمالية بما يعزز من مساهمتها في الترويج لصورة المدينة، وذلك بجلب السياح وتلبية حاجياتهم المتنوعة في أحسن الظروف؛
- اعتبار مسألة انتشار وتكاثر الأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة بالمجال الحضري ظاهرة بنيوية وليست حالة استثنائية أو دخيلة على بنيته، وبالتالي، ضرورة أخذها بعين الاعتبار أثناء وضع البرامج والمخططات المتعلقة بتهيئة المجال الحضري، وترجمتها على أرض الواقع ببرمجة أسواق موحدة في كل الأحياء الجديدة لخلق نوع من التوازن ما بين متطلبات الساكنة وتزايد أعداد المزاولين؛

- الحرص على ضمان التنوع والتكامل في الأنشطة المزاولة بالسوق قصد التمكن من الاستجابة لجميع حاجيات الزبناء، وبالتالي خلق دينامية وحيوية في فضاء السوق وجعله محل جذب، مما يزيد من فرص استقرار واستمرار المزاولين.

عرفت عملية تنظيم الباعة المحتلين لمركز مدينة الجديدة في سوق منظم فشلا ذريعا؛ حيث لم تعمر لتحقق الانطلاقة الفعلية المتجسدة في التحاق جميع المستفيدين بالمقر الجديد لعملهم، لتتحول حاليا إلى مكان مهجور محاط بسياج حديدي بدأت عوامل التعرية تشتغل عليه، ولم يتبق منها إلا بعض العربات التي تشهد على انهيار أحلام العديد من النساء والرجال في ضمان شغل كريم. وفي ذلك مؤشر قوي على اعتباطية السياسات المحلية لتدبير المجال الحضري والتعامل مع الظواهر البنيوية في تركيبته، ودليل ملموس على غياب نموذج تنموي واضح المعالم يسترشد به المسيرون المحليون.

من خلال وقوفنا على كل مراحل عملية التنظيم -والتي يمكن اعتبارها نموذجا يجسد جل آليات وسيرورات إنتاج القرار داخل المجال الحضري- توصلنا إلى ضبط مجموعة من الاختلالات التي حولت سياسة المدينة إلى مجرد قرارات وأفعال عشوائية، تستنزف الوقت والمال مقابل تكريس مظاهر العشوائية والفوضى على كل المستويات. من هذا المنطلق، يصبح الحديث عن فشل النموذج التنموي الحالي أمرا فيه شيء من مجانبة الصواب، لأن التدبير الحضري لم يتم وفق نموذج تنموي -بأي معنى من معاني المفهوم- بل كان ولازال يتم وفق منطق آخر، وتحكمه مبادئ أقرب ما تكون إلى المصالح الشخصية للجماعات والأفراد الموكول إليهم تسيير الشأن العام. وعليه وجب التساؤل والحديث عن "متى نعترف بأن المدن المغربية تُسيَّر بطريقة عشوائية؟ وكيف يمكن التأسيس لنموذج تنموي حضري ناجع، وقادر على تحقيق العدالة الاجتماعية لجميع الساكنة والحفاظ على استدامتها؟

4. خاتمة:

تؤشر أعطاب التدبير الحضري بمدينة الجديدة على وجود هوة كبيرة ما بين تصورات النموذج التنموي وممارسات المسؤولين في الواقع، وهذا ما أفرز نوعا من الهشاشة والعشوائية يمكن تلمسهما على مستويات متعددة وبدرجات متفاوتة، كما تم التطرق إليها بالتفصيل في المحور الأول. تولدت عن هذه الهشاشة السوسيو مجالية مجموعة من الظواهر السلبية، كالأنشطة الاقتصادية غير المهيكلة والسكن العشوائي، فكانت تدخلات المسؤولين العلاجية في إطار سياسة المدينة موسومة بالارتجالية والعشوائية مما جعلها تسقط في فخ تكريس الواقع غير المهيكل وتقنينه بطريقة غير مباشرة. كما تبين من خلال دراسة وتحليل طريقة معالجة السلطات المحلية لإشكاليتين من بين الإشكاليات المتعددة التي تطبع المجال الحضري، فإنها تساهم بشكل فعلي في إعادة إنتاج العشوائية واللاهيكلة وتكريسهما من خلال القرارات والتدابير الارتجالية المتخذة في هذا الصدد.

1.4. المقترحات

بناء على ما توصلنا إليه من خلاصات واستنتاجات بخصوص واقع حال التدبير الحضري بمدينة الجديدة، وتحليل الآليات التي يتم وفقها اتخاذ القرارات الرامية إلى معالجة الاختلالات المترتبة عن التدبير العشوائي للمجال الحضري وهوامشه، بناء على كل هذا يمكن الخروج بالتوصيات التالية قصد بناء نموذج تنموي فعال:

- تدبير المجال الحضري وفق مقاربة نسقية تقوم على اعتبار المدينة نظاما كبيرا يتسم بالتعقد والتركيب من خلال تنوع الأنظمة الفرعية المكونة له، وتشابك التفاعلات والعلاقات البينية داخليا وخارجيا. وهذا ما يفترض أخذ كل هذه المكونات بعين الاعتبار دون التقليل من أهمية أي عنصر أو إقصائه أو تهميشه، تأسيسا لمبدإ التدبير التشاركي الذي يهدف إلى إشراك جميع الفاعلين في اتخاذ القرار وتنفيذه؛
- وضع سياسات استباقية تهدف إلى توقع المشاكل المرتقب حدوثها، وتسطير حلول تهدف إلى منع وقوعها؛
- تجاوز الحسابات السياسية الضيقة لخلق نوع من التراكم والتكامل فيما يخص تدبير الشأن المحلي العام، إذ لا يعقل أن يلغي المجلس الجماعي المنتخب المشاريع التي بدأها سابقه جملة وتفصيلا دون مراعاة ما يترتب عن هذا الإلغاء من خسائر، وهذا ما يكرس العشوائية والارتجالية اللتان تطبعان عمل المجلس الجماعي وتفقدانه مصداقيته؛
- فهم الظواهر السوسيو-مجالية فهما دقيقا، وهذا ما لا يتأتى إلا بضرورة إشراك المختصين في مختلف العلوم الأكاديمية التي تهتم بالإنسان وعلاقته بالمجال، إذ لا تكفي التجربة السياسية وحدها لتدبير المجال دون السقوط في متاهات التناقض مع المبدإ العام المؤسس لسياسة المدينة. وهذا ما لامسناه بوضوح من خلال متابعتنا وتحليلنا لطريقة عمل السلطات المحلية، سواء تعلق الأمر بوضع المشاريع وتنفيذها أم بمعالجة الاختلالات وإصلاحها، حيث تحول هذا العمل من إصلاح الاختلال إلى تكريسه وشرعنته؛
- التحلي بروح المسؤولية وتجاوز الفردانية وما يرافقها من تفضيل المصلحة الخاصة على العامة لدى المسؤولين بمختلف صفاتهم ورتبهم، في إطار محدد من النزاهة والشفافية ضمانا لتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- وضع آليات تضمن مشاركة جميع الأطراف والمتدخلين في تدبير المجال والتنسيق بينهم لتفادي تضارب الاختصاصات والمصالح، وبالتالي تسهيل وتيسير عمليات اتخاذ القرار وضمان فعاليته ونجاعته؛
- وأخيرا، إشراك جميع فعاليات المدينة من متخصصين أكاديميين، ومسؤولين (منتخبين كانوا أم معينين)، وممثلي المجتمع المدني بكل أطيافهم، في بناء وصياغة نموذج تنموي حضري فعال. فقد تأكدنا بالملموس -من خلال دراستنا لعمل المسؤولين عن تدبير المجال الحضري والأسس التي يقوم عليها- تأكدنا من عدم وجود نموذج تنموي حقيقي يُستَنَد إليه، وأن الأمر يتعلق بفراغ تنظيري تعوضه العشوائية والارتجالية، وهذا ما يدعو صراحة إلى إعادة النظر من جديد في آليات اشتغال المؤسسات الموكول إليها تدبير المجال الحضري في المغرب.

قد لا نستطيع الجزم بعدم وجود نموذج تنموي أصلا بمدينة الجديدة، وأن الحديث عن فشله ينطوي على شيء من مجانبة الصواب، غير أنه -وبعد التوقف على الواقع المزري الذي يعيشه المجال الحضري، وتلمس الأسباب التي أدت إلى حدوثه من خلال تتبع نماذج معبرة ودالة على كيفية إنتاجه وتكريسه- نستطيع القول بوجود اختلالات كبيرة تمس جميع مراحل اتخاذ القرار، وتهم أفرادا على الأقل من جميع المؤسسات المعنية باتخاذه. من هذا المنطلق، يصبح من اللازم تحوير التساؤل عن فشل النموذج التنموي الحالي إلى تساؤلات ملحة عن فشل منظومة المدينة في استيعاب التحولات السريعة التي تواكب ديناميات تطورها.

5. قائمة المراجع:

1. _ إسماعيل خياطي، 2018، انتشار التمدين وتطور السكن غير اللائق بالمجال المجاور لمدينة الجديدة، منشور ضمن أعمال ندوة "إعادة تشكيل وتنمية المجالات البيحضرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: رؤى متقاطعة" 2015، بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة. المجلد الأول، ص319-353.
2. _ المندوبية السامية للتخطيط، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.
3. _ عزيز قشاني، 2016، القطاع غير المهيكل بين الهشاشة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة نموذجا، مذكرة ماستر، جامعة شعيب الدكالي.
4. عزيز قشاني، حسن مزين، (2019)، مناهج وتقنيات البحث الميداني في القطاع غير المهيكل، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 3، العدد 3، ديسمبر 2019، ص ص 01 - 19
5. _BARTHELEMY PH., 1998, «Le secteur urbain informel dans les PED: une revue de la littérature», Région et développement, N° 7
6. _BUREAU INTERNATIONAL DU TRAVAIL GENEVE, 2014, « La transition de l'économie informelle vers l'économie formelle», Conférence internationale du Travail, 103e session.
7. _CHARMES J., « Les origines du concept du secteur informel et la récente définition de l'emploi informel », IRD, Paris.
8. _CHARMES J., 1987, « Débat actuel sur le secteur informel». dans *Tiers-Monde*, tome 28, N°112, Les débats actuels sur le développement, p. 855-875.
9. _CHOUIKI M., 2014, L'informalité urbaine, une alter-urbanisation? L'accouplement des activités informelles et de l'habitat précaire au Maroc, Imprimerie Najah Al Jadida (CTP), Casablanca. 174p.
10. _CLAUDE CH., 1989, les villes du monde Arabe, Paris, Collection Géographique, Edition Masson.
11. _COLIN C. W., 2009, "The Hidden Enterprise Culture: Entrepreneurs in the Underground Economy in England, Ukraine, and Russia", *Journal of Applied* Management and Entrepreneurship, VO1.l4 No. 2 p. 4-60.
12. _KEVIN F., CROHAN MC., et SMITH J. D., 1986, "A Consumer Expenditure Approach to Estimating the Size of the Underground Economy", *The Journal of Marketing*, American Marketing Association, Vol.50, NO.2, p. 48-60.
13. _KHALIL J., Le bazar de l'informel, La résilience des exclus, étude sur la jouteya de derb ghallef, Casablanca, Etudes et sondages.
14. _LAOUDI M., 1998, Casablanca à travers ses petits entrepreneurs de la pauvreté, (Thèse de doctorat éditée), Casablanca, Le monde de l'éducation de la culture et de la formation. Nr de Mai 1998
15. _MAAMAR B. E., 2001, Segmentation du marché informel marocain, (Thèse de doctorat inédite), université du QUÉBEC.
16. _MEJJATI A. R., « Le secteur informel au Maroc 1956-2004 », http://www.ires.ma /wp-content/uploads/2017/02/GT3-7.pdf, consulté le 15 Juillet 2018.
17. _MEJJATI A. R., 2004, Le secteur informel urbain dans les pays sous-développés, Montréal, université du QUÉBEC.

18. _MEJJATI A. R., Khalil J., 2008, Réalités de l'économie informelle, HTTP://WWW.CGEM.MA/DOC1/ED-CGEM/SIEGE/2.PDF
19. _MILTON S., 1975, L'espace partagé, Paris, Edition Génin
20. _MOREAU A., et al., 2004, « Méthode de recherche», la revue du praticien - médecine générale, Tome 18, N° 645, p. 1
21. _NEVEU E, LE ROUX P., (dir), 2017, *En immersion. Pratiques intensives du terrain en journalisme, littérature et sciences sociales*, Rennes, Presses universitaires de Rennes, coll. Res Publica, 428 p.
22. _SILVANY AUGUSTO J., 1971, « Aspects théoriques de l'urbanisation », In: Tiers-Monde, tome 12, n°45, 1971. La ville et l'organisation de l'espace dans les pays en voie de développement. pp. 99-113
23. _TREVOR J., MONDER R., et EDWARDS P., 2006, "Shades of grey in the informal economy". international Journal of Sociology and Social Policy Vo1.26 No.9110 pp. 357-373
24. _WALTHER R., 2006, « La formation en secteur informel- Note de problématique», Agence Française de Développement, N 15, Mars 2006

1.5.الهوامش والإحالات :

[1]*CHOUIKI M. 2014 L'informalité urbaine, une alter-urbanisation? L'accouplement des activités informelles et de l'habitat précaire au Maroc, Imprimerie Najah Al Jadida (CTP), Casablanca. 174p.*

[2] نورد في هذا المقال مصطلح السكن غير اللائق حسب التعريف الذي حددت مؤسسة العمران أهم مميزاته في: أحياء الصفيح؛ السكن المهدد بالانهيار؛ ثم أحياء السكن العشوائي؛ وغيرها من أشكال السكن التي تخالف المعايير المحددة للسكن اللائق.

[3]المندوبية السامية للتخطيط، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[4] المندوبية السامية للتخطيط، معطيات الإحصاء العام للسكان والسكنى 2014.

[5]*Silvany Augusto J. 1971, Aspects théoriques de l'urbanisation. In: Tiers-Monde, tome 12, n°45, 1971. La ville et l'organisation de l'espace dans les pays en voie de développement. pp. 99-113*

[6]إسماعيل خياطي، 2018، انتشار التمدين وتطور السكن غير اللائق بالمجال المجاور لمدينة الجديدة، منشور ضمن أعمال ندوة "إعادة تشكيل وتنمية المجالات البيحضرية بحوض البحر الأبيض المتوسط: رؤى متقاطعة" 2015، بكلية الآداب والعلوم الانسانية بالجديدة.

[7] تؤكد مجموعة من الدراسات، التي سنورد بعضها في الببليوغرافيا، على فشل سياسات التدبير الحضري بمدينة الجديدة في خلق نموذج تنموي ناجح، وتخبطها في العشوائية والارتجالية.

[8] اختلفت التسميات حسب السياق من "سوق نموذجي" إلى "سوق القرب"، غير أن الفشل كان قاسما مشتركا بين معظمها.

[9] لا يعكس ترتيب المراحل الذي سنعتمده تسلسلها زمنيا في الواقع، إذ غالبا ما تزامنت عدة مراحل في تنفيذها، غير أن استعراضها يحتم علينا ترتيبها منهجيا لتيسير الفهم.

[10]سمحت السلطات للمزاولين بالشروع في العمل بالشارع لفترة محددة تبدأ بعد الثالثة زوالا، وتستمر إلى آخر ساعات الليل. لكن هذا التحكم لم يتجاوز النصف الأول من رمضان، لتفقد السلطة زمام الأمور بعد ذلك، ويعود احتلال الشارع مباحا في أي وقت من اليوم على مرأى ومسمع المسؤولين.

[11] هذه الخلاصة أكدها جل المبحوثين خلال المقابلات الفردية التي أجريناها معهم على هامش جلسات التفاوض مع قائد إحدى المقاطعات، وعبر عنها المزاولون بالاحتجاجات المتواصلة في الشارع في النصف الأول من سنة 2017، بالموازاة مع عمليات إحصائهم وتسجيلهم في لوائح رسمية.

[12]يقول المزاولون أن هذا القدر مبالغ فيه مقارنة بجودة العربات، غير أن للسلطة رأي مختلف، نستشفه من قول أحد القياد "بأن الأمر يتعلق بتطبيق مبدأ المشاركة حيث يساهم الفرد بقدر مالي مهم حتى يحس بأنه معني بالمشروع، وبالتالي الانخراط الإيجابي لإنجاح التجربة"

13 مثال على الاحتجاج على الرابط التالي: http://www.eljadida24.com/ar/1198450.html

[14]*TREVOR J., MONDER R., et EDWARDS P., 2006, "Shades of grey in the informal economy". international Journal of Sociology and Social Policy Vo1.26 No.9110 pp. 357-373*